



## آثار عقد شراء السيارات بمزاد شركة كوبارت الإلكتروني

محمد كامل فقي<sup>1</sup>, محمد حنون جعفر<sup>2</sup>

<sup>1</sup>قسم الدراسات العليا، كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

<sup>2</sup>قسم القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: mohammed@shanagar.iq<sup>1</sup>, mohammed.jafar@univsul.edu.iq<sup>2</sup>

### الملخص:

لكل عقد آثار تنتج عنه تتمثل بالإلتزامات المترتبة على أطرافه، ولما كان عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني من العقود الملزمة للجانبين، لذلك فهو يرتب التزامات على عائق كل من الطرف البائع فيه، وهو شركة كوبارت الأمريكية لبيع السيارات المستعملة عن طريق المزاد الإلكتروني، وأخرى على عائق الطرف المشتري فيه، وهو العضو في الشركة المزايدين في المزاد الإلكتروني، والذي رست عليه المزايدة بشراء السيارة المستعملة المعروضة في المزاد.

وبعد تحديد الإلتزامات الناشئة عن عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، من الموضوعات ذات الأهمية البالغة، وذلك بغية معرفة كل طرف فيه، ما عليه من هذه الإلتزامات، وما له من حقوق خصوصاً وأن ظاهرة شراء السيارات بالمزاد الإلكتروني في الواقع العملي قد بدأت تتزايد وتنشر، من خلال ممارسة العديد من المكاتب التجارية المشاركة في مزاد كوبارات، من خلال أئحة الفرصة للراغبين في الشراء للقيام بذلك.

أن موضوع بحثنا هذا يتناول، بيان أهم الآثار المترتبة على عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، بكونه يمثل نمط جديد من أنماط التعاقد الإلكتروني.

وبغية الأحاطة الكاملة بموضوع البحث، فقد قسمته إلى مبحثين رئيسيين، بحثت في الأول: التزامات البائع في المزاد (شركة كوبارت)، وبحثت في الثاني: التزامات المشتري الراسي عليه المزاد. خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ثبّتها في خاتمة البحث.

**الكلمات المفتاحية:** عقد المزاد الإلكتروني، التزامات البائع والمشتري، نظام شراء السيارات كوبارت، الآثار القانونية للتعاقد الإلكتروني.

### پوخته:

هر گریستیک کوملیک شوینهواری لى دەکەوتىمۇ كە بىرىتىن لە پابەندىيەنى دەكەونە ئەستۆي لايمەنەكانى گۈرىستەكە.

لەپەر ئەوهى گریستى كىرىنى ئۆتومېيل لە مزادى ئەلىكترونى كوبارت (Copart) يەكىكە لە گریستانە كە هەردوو لايەن پابەند دەكات (ملزمة للجانبين)، بۇ يە پابەندى دەخاتە ئەستۆي لايمەنە فرۇشىار، كە بىرىتىيە لە كۆمپانىيە كوبارتى ئەمەرىكى بۇ فرۇشتى ئۆتومېيلى بەكارەتىو لە رىيگەي مزادى ئەلىكترونىيەمۇ، هەروەھا پابەندى دەخاتە ئەستۆي لايمەنە كېيار، كە بىرىتىيە لە ئەندامەي لە مزادە ئەلىكترونىيەكەدا نىخ دەدات و مزادەكەي بۇ دەرمەچىت بۇ كىرىنى ئۆتومېيلە بەكارەتىو كە.

دىيارىكىدى ئەمۇ پابەندىيەنى كە لە گریستى كىرىنى ئۆتومېيل لە مزادى ئەلىكترونى كوبارتە سەرچاوه دەگەرن، يەكىكە لە بابەتە زۆر گرەنگەكان، ئەمەش بە مەبەستى ئەوهى هەر لايەنەكى ئەگادارى پابەندىيەكانى سەرشارى و مافەكانى خۆى بىت، بەتابىتى كە دىيارەدى كىرىنى ئۆتومېيل لە رىيگەي مزادى ئەلىكترونىيەمۇ لە واقىعى كەدمىيدا رۇوى لە زىادىبۇون و بلاپۇونە كەردووه، لە رىيگەي ئەوهى ژمارەكى زۆر لە نۇوسىنگەكان ھەلدەستن بە بشەدارىكىدىن لە مزادى كوبارت و رەخسانىدى دەرفەت بۇ ئەمۇ كەسەنە ئارەزووی كىرىيان ھېيە.

بابەتى توېزىنەمەمان باس لە رۇونكەردنەوە گەنگەرين شوینهوار مەكانى گریستى كىرىنى ئۆتومېيل دەكات لە مزادى ئەلىكترونى كوبارت، بە پىيەتى نويىنەيەتى شىوازىيەكى نوئى دەكات لە شىواز مەكانى گریستى ئەلىكترونى . بۇ تىيگەيشتى تمواو و ھەممە لايەنە لە بابەتى توېزىنەمەكە، دابەشم كەردووه بۇ دەوو بەشى سەرەكى.



له بهشی یهکمدا: تویزینهوم لهسهر پابهندییهکانی فروشیار له مهزادهکهدا (کومپانیای کوپارت) کردووه، و له بهشی دووهدا: تویزینهوم لهسهر پابهندییهکانی کریار (نهو کمهی مهزادهکهی بتو درچووه) کردووه. له کوتایشدا گمیشتینه کومهئیک دەرنجام و راسپارده کە له کوتایی تویزینهومکهدا جىگىرمان کردوون.

**كليلهوش:** گريېستى زىادىكىرىنى ئەلەيكتۇرنى، ئەركەكانى فروشىار و كېيار، سىستەمى كېينى ئۆتۈمىلى ھاوبەش، كارىگەرىيە ياسايىيەكانى گريېستى ئەلەيكتۇرنى.

### Abstract:

Every contract produces effects represented by the obligations imposed on its parties. Since the contract for purchasing cars via the Copart electronic auction is a bilateral binding contract, it imposes obligations on the selling party, which is the American company Copart for selling used cars via electronic auction, and on the buying party, who is the member bidding in the electronic auction and the winning bidder for the used car displayed in the auction.

Determining the obligations arising from the Copart electronic car purchase contract is a subject of great importance. This is to ensure that each party is aware of their obligations and rights, especially since the phenomenon of purchasing cars via electronic auctions is increasing and spreading in practice. This is evident through many offices participating in the Copart auction by providing the opportunity for interested buyers to do so.

The subject of our research addresses the most important effects arising from the contract of purchasing cars via the Copart electronic auction, as it represents a new pattern of electronic contracting.

To fully cover the research topic, I have divided it into two main sections. In the first section, I examined the obligations of the seller in the auction (Copart Company), and in the second, I examined the obligations of the buyer who won the auction. We concluded with a set of findings and recommendations recorded in the conclusion of the research.

**Key words:** Electronic Auction Contract, Seller and Buyer Obligations, Copart Car Purchase System, Legal Effects of Electronic Contracting.

## المقدمة

### أولاً: مدخل تعريفي لموضوع البحث

تمثل المزادات الإلكترونية نمط جديد من أنماط التعاملات الإلكترونية، إذ ظهرت نتيجة شيوخ استعمال الوسائل الحديثة المتمثلة بشبكة الإنترنت في التعاقدات عن بعد. وبعد أن كانت المزادات تعقد في صورتها التقليدية في محلات خاصة وبالحضور المادي لأطراف العقد؛ أصبح الشراء منها يتم إلكترونياً، من دون التواجد المادي للأطراف المتعاقدة.

وإذا كان الشراء بالمزاد الإلكتروني يتم بوسيلة إلكترونية، إلا أنه يترتب جملة من الإلتزامات على أطراف عقد الشراء، وهي الإلتزامات تشابه تلك الناشئة عن المزاد التقليدي، لكن خصوصية التعاقد بالمزاد الإلكتروني أحاطتها بعض الأحكام الخاصة. هذه الإلتزامات، التي تمثل بأثار عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، هي موضوع بحثنا هذا.

### ثانياً: أهمية موضوع البحث

تمثل أهمية موضوع البحث بما يأتي:

1. من الناحية العلمية، فإن من الضروري أبرز الإلتزامات المترتبة عن عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، وذلك ببيان مدى اختلافها عن الأحكام المقررة في القواعد العامة.
2. من الناحية العملية، فإن كثرة تطبيقات شراء السيارات بالمزاد الإلكتروني عموماً، وبمزاد كوبارت خصوصاً في العراق وفي أقليم كوردستان/العراق، يجعل من موضوع البحث ذات طابع عملي وليس نظري بحث.

### ثالثاً: مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في معرفة ماهية الإلتزامات المترتبة على عاتق أطراف عقد شراء السيارات بمزاد شركة كوبارت الإلكتروني، لما ذلك من أهمية بالغة من الناحية القانونية والناحية العملية، لذلك سنحرص من خلال هذا البحث على الأجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي الإلتزامات التي تترتب على أطراف عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني؟
2. هل تختلف تلك الإلتزامات عن الإلتزامات المقررة في القواعد العامة في عقد البيع في القانون المدني العراقي؟
3. ما دور شروط وأحكام العضوية لشركة كوبارت في تحديد مثل هذه الإلتزامات؟

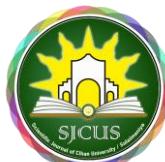
### رابعاً: منهجية البحث: سنتبع في كتابة بحثنا هذا المناهج البحثية التالية:

1. المنهج الوصفي، حيث سنحاول دراسة عقد شراء السيارات بمزاد شركة كوبارت الإلكتروني، من حيث بيان الأحكام المطبقة عليه بالنسبة للإلتزامات الناشئة عنه. سواء في القوانين الوطنية أو بالنسبة لشروط وأحكام العضوية المقررة من قبل شركة كوبارت.
2. المنهج التحليلي، من خلال بيان الأحكام والنصوص القانونية المطبقة، وتحليلها وبيان حالات تطبيقها على الإلتزامات الناشئة عن عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني.
3. المنهج المقارن، حيث سنقارن القواعد والأحكام المطبقة على آثار عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، والنصوص عليها في شروط وأحكام العضوية لشركة كوبارت، مع القواعد العامة المقررة في القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951، وكذلك القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1946، مع الأشارة إلى قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي النافذ رقم (78) لسنة 2012، وذلك في الحالات التي ورد فيه نص قانوني ينظمها.

### خامساً: خطة البحث

سنتناول موضوع بحثنا هذا، وفق الخطة التالية:

- المطلب الأول: الإلتزامات شركة كوبارت (البائع) صاحبة المزاد
- الفرع الأول: إلتزام شركة كوبارت بنقل ملكية السيارة المباعة
- الفرع الثاني: إلتزام شركة كوبارت بتسليم السيارة المباعة



الفرع الثالث: إلتزام شركة كوبارت بالضمان

المطلب الثاني: إلتزامات المزادات (المشتري) في مزاد كوبارت الإلكتروني

الفرع الأول: إلتزام المشتري بدفع الثمن

الفرع الثاني: إلتزام المشتري بدفع مصاريف العقد (الرسوم) في مزاد كوبارت

الفرع الثالث: إلتزام المشتري بتسلم المبيع في مزاد كوبارت الإلكتروني

وستنهي بحثنا بخاتمة، نورد فيها أهم الاستنتاجات وأهم التوصيات.

### المطلب الأول: إلتزامات شركة كوبارت صاحبة المزاد

لا تختلف إلتزامات شركة كوبارت صاحبة المزاد، بصورة عامة، عن إلتزامات البائع في عقد البيع، حيث تتمثل بكل من الإلتزام بنقل ملكية السيارة المشترى، والإلتزام بتسلیمها إلى المشتري الراسى عليه المزاد، والإلتزام بالضمان. وكما يأتي:

#### الفرع الأول : إلتزام شركة كوبارت بنقل ملكية السيارة المبيعة

بعد نقل ملكية السيارة الغرض الرئيس لعقد الشراء بمزاد كوبارت الإلكتروني<sup>1</sup>. ولما كان محل عقد الشراء هو منقول معين بالذات؛ لذلك فإن ملكيته في الأصل تنتقل بمجرد رسو المزاد<sup>2</sup>. وطبقاً للقواعد العامة يكون نقل ملكية المبيع المعين بالذات إلى المشتري بمجرد انعقاد العقد<sup>3</sup>، وأنعقاد العقد قد يتم بمجرد التراضي، أو يتم بعد اتخاذ إجراءات معينة نص عليها القانون. فالعقار لا تنتقل ملكيته إلا بعد تسجيل العقد في دائرة التسجيل العقاري وأستيفائه الشكل الذي نص عليه القانون<sup>4</sup>. كذلك قد يتطلب القانون شكلاً معيناً في بعض الأموال المنقولة، كقانون المرور الذي إلزم تسجيل المركبات في دوائر التسجيل المختصة باستثناء العربات والدراجات، أو ما استثنى ذلك<sup>5</sup>.

لذلك أن كان المبيع في المزاد الإلكتروني يتعلق بأموال يتطلب القانون لإنعقادها إجراء معيناً، كالتسجيل بالنسبة للعقارات، وبالنسبة لبعض المنقولات كالسيارات والمكائن، وغيرها من الأموال الأخرى، فإن الملكية لا تنتقل إلا بعد تسجيل عقد الشراء في الدائرة المختصة<sup>6</sup>.

مع ذلك فلا يخضع عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني لنقل ملكية السيارة المشترى بالمزاد إلى المشتري الراسى عليه المزاد لمثل هذا شكلية، ذلك لأن التسجيل في دائرة المرور يقتصر على حالة نقل ملكية السيارة من مالكها السابق، البائع، المسجل السيارة باسمه في مديرية المرور إلى المالك الجديد، المشتري لها. وهذه الحالة غير متحققة بالنسبة لشراء السيارة بمزاد كوبارت، لأن السيارة المشترى غير مسجلة في الأصل في دائرة المرور، لذلك لا يحتاج عقد الشراء إلى تسجيل في مديرية المرور المختصة.

<sup>1</sup> شركة كوبارت (Copart Auto Auction Company) هي شركة بيع السيارات المستعملة بالمزاد الإلكتروني، وهي شركة أمريكية تأسست في 1982 بواسطة ويليس ج. جونسون، وبدأت كসاحة واحدة في ولاية كاليفورنيا، ويقع المقر الرئيسي للشركة في الوقت الحاضر في مدينة دالاس في ولاية تكساس. ويمتاز البيع بالمزاد الإلكتروني لمزاد كوبارت عن المزادات الإلكترونية الأخرى، فيكون كوبارت هي الطرف البائع في المزاد، أي أنها ليست شركة وسيطة ما بين مالك السيارة وبين المشتري الراسى عليه المزاد. ينظر: موقع شركة كوبارت الإلكتروني: [https://www.copart.com/aboutus/?intcmp=web\\_footer\\_aboutus\\_ar](https://www.copart.com/aboutus/?intcmp=web_footer_aboutus_ar)

آخر زيارة// 2023/2/31

<sup>2</sup> ينظر: نص المادة (531) من القانون المدني العراقي النافذ رقم (40) لسنة 1951 المعدل، التي جاء فيها " اذا كان المبيع عيناً معيناً بالذات او كان قد بيع جزافاً، نقل البيع من تلقاء نفسه ملكية المبيع... ". تقابلها نص المادة (429) من القانون المدني المصري النافذ رقم (131) لسنة 1948 المعدل.

<sup>3</sup> ينظر: نص المادة (535) من القانون المدني العراقي. والحقيقة أن عقد البيع ناقل للملكية بطبيعته ولا ينشأ إلتزام بنقل الملكية. ينظر في تفصيلات ذلك: أستاذنا الدكتور. محمد حنون جعفر، قاعدة فورية نقل ملكية المبيع وأحكامها في عقد البيع، بحث منشور في مجلة جامعة السليمانية، القسم B، ع (40)، أيار، 2013، ص 288-289.

<sup>4</sup> ينظر: نص المادة (508) من القانون المدني العراقي.

<sup>5</sup> ينظر: القسم (1-5) تسجيل المركبات من قانون المرور العراقي النافذ رقم (8) لسنة 2019.

<sup>6</sup> وهي دائرة التسجيل العقاري، بالنسبة للعقار. ينظر: نص المادة (508) من القانون المدني العراقي. ونص المادة الثانية من قانون التسجيل العقاري رقم (43) لسنة 1971. ودائرة الكاتب العدل، بالنسبة للمكان. ينظر: نص المادة الخامسة من تعليمات تسجيل المكان لسنة 1999. وهي دائرة تسجيل المرور المختصة بالنسبة للسيارات. ينظر: نص الفقرة (أولاً) من المادة العاشرة من قانون المرور رقم (8) لسنة 2019. ونص الفقرة (1) من القسم الخامس من قانون المرور رقم (86) لسنة 2004 المعدل النافذ في أقليم كوردستان/ العراق.





ولا يمكن شراء السيارة المسجلة في دائرة المرور بالمزاد الإلكتروني في القانون العراقي، ذلك لأن قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي النافذ رقم (78) لسنة 2012، قد منع إجراء المعاملات التي رسم لها القانون شكلاً معينة من خضوعها للتعاقد الإلكتروني.<sup>7</sup>

ومن الآثار المهمة المترتبة على نقل ملكية السيارة المباعة في مزاد كوبارت الإلكتروني، هو نقل تبعة هلاك المبيع من البائع (صاحب المزاد) إلى المشتري (الراسي عليه المزاد). لذلك فقد جاء في شروط وأحكام العضوية<sup>8</sup> أنه "يتحمل كل عضو كامل المسؤولية وكافة مخاطر الخسارة لجميع المركبات التي يشتريها ابتداءً من الوقت الذي تقبل فيه كوبارت عرض السعر الخاص به. وابتداءً ومن بعد قبول عرض السعر الخاص بالعضو (لمركبات الواقعة في منشأة كوبارت)". وأن كوبارت تعد بمثابة حافظ الوديعة للمركبة الخاصة به، ويلزم العضو بالموافقة على شروط الوديعة التالية:

- 1- لن تكون كوبارت مسؤولة عن الأضرار أو الخسارة التي قد تقع على المركبة أو أحد أجزائها بسبب الإجراءات التشغيلية التي تتم في جميع منشآتها، أو أعمال السرقة أو التخريب، أو القضاء والقرن.
- 2- تتحمل كوبارت المسؤولية فقط عن الأضرار أو الخسارة التي تقع للمركبة أو أحد أجزائها نتيجة الإهمال المباشر المقصود أو الصارخ أو التقصير من جانب كوبارت.
- 3- لن تتحمل كوبارت المسؤولية عن أي إدعاء بالضرر يتم بعد مغادرة المركبة لمنشأة كوبارت، وذلك بغض النظر فيما إذا كان العضو هو الذي استلم المركبة أو وكيله، أو موظفيه أو أي ممثل آخر عنه قد استلم المركبة نيابة عن العضو<sup>10</sup>.

والحكم أعلاه الوارد في شروط وأحكام شركة كوبارت بخصوص نقل هلاك السيارة المباعة إلى الراسي عليه المزاد، بمجرد رسو المزاد وأنفاق الملكية للمشتري، وقبل تسليم السيارة له، يخالف القاعدة العامة المقررة في عقد البيع الوارد في الفقرة (1) من المادة 547 من القانون المدني العراقي، التي جاء فيها: "إذا هلاك المبيع في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري، يهلك على البائع ولا شيء على المشتري الا اذا حدث الهلاك بعد اعدار المشتري لتسليم المبيع، واذا نقصت قيمة المبيع قبل التسليم لتفاصيه، فالمشتري مخير بين فسخ البيع وبين بقائه مع انفاسه الثمن".

#### الفرع الثاني: إلتزام شركة كوبارت بتسليم السيارة المباعة

التسليم في عقد البيع هو أن يضع البائع أو من يمثله الشيء المباع تحت تصرف المشتري بحيث يستطيع أن يضع يده عليه وأن ينفع منه بدون مانع<sup>11</sup>. وللتسلیم أهمية في تمكين المشتري من الانفاع الفعلى بالمباع، وكذلك في نقل تبعة الهلاك، كما له دوراً مهمأً في حالة بيع المنقول المعين بالنوع، إذ لا تنتقل ملكيته إلا بفرزه، والفرز يقع مع التسلیم عادة<sup>12</sup>.

والفقاعدة أن تبعة هلاك المبيع تدور مع التسلیم، لذلك فإن البائع يتحمل تبعة الهلاك الذي يحصل قبل التسلیم وإن كانت الملكية قد انتقلت إلى المشتري، فإذا كان المبيع في يد البائع قبل أن يقبضه المشتري يهلك على البائع ولا شيء على المشتري، إلا إذا هلاك بعد اعدار المشتري لتسليم المبيع<sup>13</sup>.

وفي البيع بالمزاد الإلكتروني للأشياء المادية، فإن التساؤل يثار بشأن تبعة هلاك المباع الذي يتطلب تسليمه التصدير(النقل من دولة إلى أخرى)، كما هو الحال في بيع السيارات فهل يتحملها الناقل أم البائع أم المشتري؟

7 ينظر: نص الفقرة (د/ثانياً) من المادة الثالثة من القانون.

8 وهي عبارة عن قواعد مقررة من قبل شركة كوبارت، يجب على المزيد الموافقة عليها قبل الاشتراك بالمزايدة، ومن دون أن يكون له حق مناقشتها أو تعديلها. ينظر: موقع شركة كوبارت الإلكتروني:

[https://www.copart.com/content/us/ar/member-terms-and-conditions?intcmp=web\\_footer\\_termsandconditions\\_ar](https://www.copart.com/content/us/ar/member-terms-and-conditions?intcmp=web_footer_termsandconditions_ar)

آخر زيارة // 2023/3/22

9 ينظر: الفقرة (د) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

10 ينظر: الفقرة (د) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

11 د. رمضان محمد أبو السعود، شرح أحكام القانون المدني، العقود المسماة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2010، ص 281.

12. غني حسون طه، الوجيز في العقود المسماة، ج 1، عقد البيع، مطبعة المعارف، بغداد، 1969-1970، ص 230.

13 ينظر: نص المادة (547) من القانون المدني العراقي، تقابلها المادتان (438-437) من القانون المدني المصري.



بالنسبة للناقل، فإن مسؤوليته تبدأ عند تسلمه الشيء وتنتهي عند تسليمه الشيء إلى المرسل إليه وفق أحكام القانون<sup>14</sup>. والإلتزام الناقل بضمان سلامة الشيء في الأصل، هو الإلتزام بتحقيق نتيجة. لذلك يسأل عقدياً عند تخلفه عن تحقيق تلك النتيجة<sup>15</sup>، وبالتالي تكون تبعة هلاك المبيع قبل التسليم على البائع إذا كان هو الذي إبرم عقد النقل، لكون التسليم لم يتم، مع ضمان حق البائع في الرجوع على الناقل وفقاً للعقد المبرم بينهما. أما إذا كان اتفاق الناقل مع المشتري، فإن البائع لا يتحمل تبعة الهلاك، فلا يكون أمام المشتري إلا الرجوع على الناقل بالمسؤولية ومطالبته بالتعويض.

كما قد يتلقى الأطراف على تحديد مدة للتسليم، وإن لم يتلقى الأطراف على ذلك، فيجب تنفيذه فور إبرام العقد، فإن كان المبيع بضاعة فلا يتم التسليم إلا بوصولها إلى المشتري، لذا فإن تحديد المدة له أهمية كبيرة في التعاملات الإلكترونية لحماية الأطراف وتدعيم الثقة بينهما وتحديد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن التأخير في التسليم، لذلك نجد أنأغلب العقود الإلكترونية يتلقى الأطراف فيها على مدة معينة يتم فيها تسليم المبيع وهذا ما يحصل في المزادات الإلكترونية عموماً<sup>16</sup>.

أما نفقات التسليم فوفقاً للقواعد العامة في القانون المدني العراقي، فإنها تكون على البائع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك<sup>17</sup>. ولا يقتصر التسليم على الشيء المبيع فحسب، بل يشمل كل ما يعتبر من ملحقاته، التي تعرف بأنها الأشياء التي أعدت بصورة دائمة لاستعمال المبيع بحيث لا يمكن الارتفاع به بدونها<sup>18</sup>.

وبالنسبة لوقت تسليم المبيع، فإنه يكون وفقاً للقواعد العامة بعد دفع الثمن من قبل المشتري<sup>19</sup>. أما بالنسبة لمكان تسليم المبيع، ففي القواعد العامة يكون في المحل الموجود فيه أو في محل إقامة البائع بالنسبة للمنقول<sup>20</sup>.

وأخيراً بخصوص الجزاء المترتب على الأخلاقيات المترتبة على التسليم، فوفقاً للقواعد العامة فإن جزاء الإخلال بالتسليم يكون أما بالمطالبة بالتنفيذ العيني، أو المطالبة بالفسخ مع التعويض<sup>21</sup>. وقد ذكرت بعض المزادات الإلكترونية الوسيطة بعض الحلول للمشتري الذي لم يستلم المبيع من قبل البائع، منها:

1. خدمة استرداد الثمن، والتي تتمحور حول السماح للمشتري الذي رسا عليه المزاد ولم يقم البائع بتسليمه البضاعة محل العقد، بمطالبة المزاد باسترداد الثمن الذي دفعه، ذلك بعد فشل محاولات اتصال المشتري مع البائع لحمله على تسليم البضاعة، عندها يقوم المزاد برد الثمن المدفوع من قبل المشتري، وذلك من خلال استقطاع المبلغ من حساب البائع في البنك الإلكتروني المرتبط بالمزاد الإلكتروني<sup>22</sup>.

2. خدمة الدفع الآمن، والتي وفقاً لها يقوم المزاد بحبس الثمن الذي دفعه المشتري إلى البائع لحين استلام الأول للبضاعة، وتحققه من مطابقتها للمواصفات التي تم ذكرها في المزاد، فضلاً عن خلوها من العيوب، ويقدم المزاد هذه الخدمة للمشتري مقابل رسم معين يدفعه المشتري، بيد أن هذه الخدمة لا يستفاد منها سوى المشتري الذي يكون لديه حساب في البنك الإلكتروني الذي يتعامل معه المزاد<sup>23</sup>.

14. ينظر: نص المادة (٢٧ - أولاً) من قانون النقل العراقي رقم (٨٠) لسنة ١٩٨٣.

15. د. مجید العنبي، قانون النقل العراقي، المبادئ والأحكام، مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٢٦.

16. أحمد حسون عذيب شبيب الزبيدي، أحكام البيع بالمزاد الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص ١٥٥.

17. ينظر: نص المادة (٥٤٢) من القانون المدني العراقي. ولا يوجد نص مقابل في القانون المدني المصري. د. محمد يوسف الزعبي، العقود المسماة، شرح عقد البيع في القانون المدني، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٣١٨.

18. د. جعفر الفضلي، الوجيز في العقود المدنية، البيع والإيجار والمفاسلة، مديرية الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٩٦.

19. ينظر نص المادة (٥٣٦) من القانون المدني العراقي التي جاء فيها "على البائع ان يسلم المبيع وتوابعه الى المشتري عند نقده الثمن، ولو شرط اخذ المبيع في وقت معين قبل نقده الثمن للبائع جاز".

20. ينظر: نص المادة (٥٤١) من القانون المدني العراقي؛ د. عمرو محمد المارية، عقد البيع الإلكتروني أحكامه وأثاره، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٥٧٧-٥٧٨.

21. ينظر: نص المادة (١٧٧) من القانون المدني العراقي.

22. ينظر في ذلك: الموقع الإلكتروني التالي لمزاد أبياتي الإلكتروني:

<https://www.ebay.co.uk/help/policies/ebay-money-back-guarantee-policy/ebay-money-back-guarantee-policy?id=4210>

آخر زيارة // 2023/3/22

23. ينظر في ذلك: الموقع الإلكتروني التالي لمزاد أبياتي الإلكتروني:

إلا أن الملاحظ على هذه الحلول، أنها خاصة بالمزادات الوسيطة التي تكون مهمتها التوسط ما بين البائع والمشتري في المزاد<sup>24</sup>، لذلك لا محل لتطبيقاتها في مزاد كوبارت الإلكتروني، لكون البائع في هذا المزاد هو صاحب المزاد نفسه. أي أن مزاد كوبارات الإلكتروني يمتاز بكونه صاحب المزاد وهو الطرف البائع في عقد الشراء الذي يتم مع الطرف المزايدين الذي رسى عليه المزاد، إذ أن التعاقد في مزاد كوبارات يتم بين المشتري وشركة كوبارات صاحبة المزاد؛ لذلك فإن هذا النوع من المزاد يعرف بـ(المزادات الإلكترونية ذات الجانب الواحد)، والتي يكون فيها المزاد منظم من قبل مالك السلعة<sup>25</sup>.

وبخصوص التسليم في عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، فقد جاء في شروط وأحكام العضوية "أن العضو يوافق على الامتثال، والحرص على امتثال وكلائه وممثليه، مع جميع القوانين والأنظمة المطبقة عند قيامهم بإخراج المركبة من منشأة كوبارت، بما في ذلك تحويل وتأمين المركبات بشكل ملائم من أجل نقلها بشكل آمن. وفي حالة قيام موظفو كوبارت بتحميل المركبات التي تم شراؤها بناءً على طلب العضو، فإن موظفو كوبارت لا يتحملون مسؤولية التأكد من تحويل وتأمين المركبات بشكل ملائم من أجل نقلها بشكل آمن. كما لا تتحمل كوبارت في أي حال من الأحوال أي مسؤولية عن الأضرار التي تحدث نتيجة تحويل أو تأمين المركبة بشكل غير آمن وغير ملائم لنقلها. كما يوافق العضو على تعويض كوبارت والدفاع عنها وإبراء ذمتها من جميع المطالبات والأضرار، الخسائر، المسؤوليات، الالتزامات، التكاليف والنفقات (بما في ذلك أتعاب المحامي) التي تنشأ عن أو تتعلق بعدم قيام العضو أو وكيله أو ممثله بتحميل أو تأمين المركبة بشكل ملائم لنقلها بشكل آمن"<sup>26</sup>.

يفهم من ذلك، أن تسليم كوبارت للسيارة المبيعة بالمزاد يتم في منشأة كوبارت التي توجد فيها السيارة، وأن كل ما على الشركة من إلتزام، هو السماح للمشتري أو من يمثله باستلام السيارة، أي التخلية ما بين المبيع والمشتري.

وبخصوص مسؤولية كوبارت عن الضرر الحاصل بالمركبة قبل التسليم، فقد جاء في شروط وأحكام العضوية، أنه "في حال إخراج المركبة من منشأة كوبارت، لن تكون كوبارت مسؤولة تحت أي ظرف عن المطالبات التي تنتسب بذلك، والمتعلقة بالأضرار أو الخسائر من أي نوع أو طبيعة مهما كانت، حيث يتم تسليم المركبة كما هي. وحتى في الحالات التي تكون فيها كوبارت هي المسئولة عن الأضرار التي لحقت بالمركبة، يجب أن تقتصر مسؤولية كوبارت عن تعويض الأضرار بالأقل مما يلي: مبلغ الإنخفاض في قيمة المركبة حسب التقدير المعقول الذي تقوم به كوبارت، أو سعر البيع في المزاد، إذ يجب في هذه الحال على العضو إعادة المركبة إلى كوبارت. ويمكن ل寇وبارت، حسب تقييرها وحدها، إعادة بيع المركبة في عمليات البيع الخاصة بها، والفرق بين سعر البيع الأصلي وسعر إعادة البيع يجب أن يكون المبلغ النهائي للإنخفاض في قيمة المركبة"<sup>27</sup>.

ولكي يتم تسليم السيارة إلى المشتري بمزاد كوبارت، فإنه يجب عليه أن يدفع جميع الرسوم والبالغ المستحقة على المركبات قبل التسليم. كما سترتب رسوم التخزين على جميع المركبات التي يتم تعينها للتسليم بعد انقضاء مدة مهلة الدفع. وعند تعذر إكمال عملية التسليم قيد التقدم، بعض النظر عن السبب، سترتب على العضو رسوم التشغيل الاختباري في كلا الاتجاهين، إضافة إلى رسوم التخزين حسب أسعار كوبارت السائدة. وأخيراً يجب أن يقبل العضو بالمركبة عند جدولتها للاستلام من أجل تجنب دفع رسوم التشغيل الاختباري والتخزين<sup>28</sup>.

<https://www.ebay.com/help/policies/payment-policies/accepted-payments-policy?id=4269>

آخر زيارة // 2023/3/27

24 ومن أمثلة المزادات الإلكترونية الوسيطة، هي كل من مزاد (eBay) الإلكتروني، ومزاد (Amazon) الإلكتروني. إذ جاء في الفقرة الثانية من أتفاقية المستخدم لمزاد (eBay) الإلكتروني، ما نصه: "أيابي هو سوق يتيح للمستخدمين عرض السلع والخدمات لأجل بيعها وشرائها في موقع جغرافية مختلفة، ومن خلال استخدام مجموعة متنوعة من تنسيدات الأسعار، لذلك فإن أيابي ليس طرفاً في عقود البيع بين البائعين والمشترين ...". يُنظر: أتفاقية المستخدم لمزاد أيابي، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.ebay.com/help/policies/member-behaviour-policies/user-agreement?id=4259>

آخر زيارة // 2023/1/23

25 مروة صالح حسين اسماعيل، التنظيم القانوني لعقد البيع في المزاد الإلكتروني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2018، ص 11.

26 ينظر: الفقرة (ذ) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

27 ينظر: الفقرة (ذ) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

28 ينظر: الفقرة (ح) من القسم الخامس من شروط وأحكام العضوية.



### الفرع الثالث: التزام شركة كوبارت بالضمان

يمثل الإلتزام بضمان العيوب الخفية، والإلتزام بضمان المطابقة، والإلتزام بضمان الصلاحية، الإلتزامات الرئيسة في عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني.

بالنسبة لضمان العيوب الخفية، فإن الأصل أن البائع يلتزم في عقد البيع بضمان العيوب الخفية التي تظهر في المبيع. إذ يكون للمشتري الخيار بين رد المبيع عن طريق فسخ العقد وأسترداد الثمن، وبين الأبقاء عليه بالثمن المسمى الوارد في العقد.<sup>29</sup>

ولا يثبت ضمان العيب الخفي في البيع الذي يجري في المزاد التقليدي، والذي يكون تحت إشراف الجهات القضائية أو الإدارية.<sup>30</sup> ومن ثم لا ضمان للعيب في البيوع التي يتحتم إجراءها قضاء عن طريق المزاد، كبيع أموال المدين تنفيذاً للديون التي في ذمته، وكبيع أموال القاصر والمحجور في المزاد. كذلك لا ضمان للعيب في البيوع التي تجريها الإدارة بالمزاد، لاقتضاء الضرائب مثلًا.<sup>31</sup> ورغم أن هذا الحكم يتعلق بالمزايدة العلنية العادلة أو التقليدية التي تجريها المحكمة أو الجهات الحكومية الأخرى؛ فقد ذهب بعض الباحثين إلى تطبيق نفس الحكم فيما إذا كانت المزايدة التي تكون بمعرفة المحكمة أو الجهات الإدارية تتم بالطريق الإلكتروني.<sup>32</sup>

وذلك على أساس أن الحكم من عدم قيام ضمان البائع للعيوب الخفية في حالة البيع بالمزاد العلني متحققة بالمزاد العادي والإلكتروني، وهي أن هذه البيوع تسبقه إجراءات طويلة، تناح خلالها الفرصة للمزايدين لفحص المبيع قبل الاقدام على الشراء، بحيث يحسن بعد ذلك إلا يسمح بطلب فسخ البيع بسبب يمكن توقيه، كما أن في السماح بضمان في هذه البيوع مما يؤدى إلى إعادة إجراءات طويلة وبمصاروفات جديدة يتتحمل عبئها المدين.<sup>33</sup>

إلا أننا نرى عدم صحة مثل هكذا توجّه، وذلك لسبب بسيط وهو أن القانون العراقي قد منع القيام بإجراءات المحاكم، والتي منها إجراء المزايدة، بالطرق الإلكترونية.<sup>34</sup>

أما إذا كان البيع بالمزاد العلني اختيارياً، وتم بدون تدخل المحكمة أو أي جهة رسمية أخرى، فإن نص المادة (569) لا يطبق في هذه الحالة، وبالتالي يبقى البائع ضامناً للعيوب الخفية.<sup>35</sup>

وبالرجوع إلى شروط وأحكام العضوية المقررة من شركة كوبارت، نجد أنه قد ورد في الفقرة المتعلقة بالمسؤولية عن صلاحية المركبة نص يقرر أخلاًء مسؤولية الشركة عن حالة وصلاحية المركبة، اذ جاء فيه بأنه " يتم بيع جميع المركبات من خلال كوبارت على أساس (كما هي حيث هي) بدون أي ضمانة، صريحة أو ضمنية، مالم يتم النص على خلاف ذلك صراحةً ". كما أكدت الشروط

29 ينظر: نص الفقرة (1) من المادة (558) من القانون المدني العراقي، التي جاء فيها " اذا ظهر بالمبيع عيب قديم كان المشتري مخيراً ان شاء رده وان شاء قبله بثمنه المسمى ". وقد استمد المشرع العراقي هذا الحكم من الفقه الحنفي، ذلك أن فقهاء لا يجيزون في خيار العيب إلا الفسخ أو استبقاء المبيع بكل الثمن. أما فقهاء الشريعة الآخرين فانهم يخرون المشتري بين فسخ البيع أو المطالبة بجزاء الثمن، مقابل الجزء الذي فات من المبيع بظهور عيب فيه. وهو ما أخذ به المشرع القانون المدني الفرنسي في المادة (1644) منه. ينظر: د. جعفر الفضلي، مرجع سابق، ص 140.

30 ينظر: نص المادة (569) من القانون المدني العراقي، التي جاء فيها " لا تسمع دعوى ضمان العيب فيما بيع بمعرفة المحكمة أو الجهات الحكومية الأخرى بطريق المزايدة العلنية "؛ تقابل نص المادة (454) من القانون المدني المصري، التي جاء فيها "ولا ضمان للعيب في البيوع القضائية ولا في البيوع الإدارية إذا كانت بالمزاد".

31 ينظر: نص المادة (569) من القانون المدني العراقي التي جاء فيها " لا تسمع دعوى ضمان العيب فيما بيع بمعرفة المحكمة او الجهات الحكومية الأخرى بطريق المزايدة العلنية "؛ د. سعدون العامري، الوحيز في شرح العقود المسمامة، في البيع والإيجار، الطبعة الثالثة، مطبعة العاني، بغداد، 1974، ص 157؛ د. عبد الرزاق السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج 4، البيع والمقايضة، منشورات الطبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص 732.

32 ثامر عبد الجبار عبد العباس، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني، دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2017، ص 296.

33. د. غني حسون طه، مرجع سابق، ص 311.

34 حيث جاء في الفقرة (ثانية) من المادة الثالثة من القانون: لا تسرى أحكام هذا القانون على ما يأتي: و- إجراءات المحاكم والإعلانات القضائية والإعلانات بالحضور وأوامر التقتيش وأوامر القبض والأحكام القضائية.

35 د. غني حسون طه، مرجع سابق، ص 312.



والأحكام على عدم ضمان كوبارت لمسألتين، هما "عدم ضمانة الصلاحية لغرض محدد، وعدم ضمانة القابلية للعرض في السوق" <sup>36</sup>. وهو ما يعني أن شركة كوبارت لا تلتزم بضمان العيوب الخفية المقرر في القواعد العامة.

وإذا كان ضمان العيوب الخفية المقرر في القانون المدني، غرضه الرئيسي أن يحقق للمشتري حيازة نافعة. فالملاحظ أن المبيع في مزاد كوبارت محله السيارات المستعملة والمتضررة، أي التي فيها عيوب قد لا يجعلها صالحة للغرض المعد له أصلًا. ومن ثم يكون من المتوقع على المشتري في مزاد كوبارت أن يكتشف عيوب فيها بعد الشراء، وهو ما يعني عدم قدرته في الرجوع بالضمان على الشركة.

وبناء على ما سبق فأنا نجد أن طبيعة المبيع في مزاد كوبارت الإلكتروني، تؤثر في مدى إمكانية ضمان الشركة البائعة للعيب الخفي من عدمه، إذ أنها قد جعلت الشركة غير ضامنة للعيب الخفي لكونها تبيع سيارات مستعملة في مزادها الإلكتروني.

كما أن نص شركة كوبارت المقرر لأعفاءها من أي ضمان في السيارة المباع بمزادها الإلكتروني، لا يتعارض مع حكم القواعد العامة المقررة في القانون المدني العراقي، والتي أجازت للأطراف المتعاقد الأتفاق المسبق أو اللاحق لتعديل أحكام ضمان العيب الخفي في المبيع، ومنها الأتفاق على الأعفاء نهائياً من الضمان<sup>37</sup>.

شرط عدم الضمان يتحول إلى شرط مألف في بعض العقود، كما لو كان المبيع من الأشياء المستعملة كالسيارات. فالبائع لا يضمن العيوب الناشئة عن الاستعمال المألف. ويمكن أن يستشف عدم الضمان من ظروف الحال، كمن يشتري شيئاً بثمن زهيد لا يتناسب اطلاقاً مع قيمته الحقيقة لو كان خالياً من العيب.<sup>38</sup>

والجدير بالذكر أن شرط عدم الضمان أكثر ما يدرج في عقود الإذعان، التي يستقل فيها المدين بوضع قانون العقد، ليجد الدائن نفسه مرغماً على قبوله من دون أن يحصل في نظير الرضاء به، على تضحيه تقابلها في جانب المدين<sup>39</sup>. وهو ما يحصل بالنسبة لشروط وأحكام العضوية في الكوبارت.

أما بالنسبة لضمان الصلاحية، فقد يتشرط المشتري على البائع أن يضمن له صلاحية المبيع للعمل مدة معينة، سنة أو سنتين أو نحو ذلك. فالمشتري في هذه الحالة لا يتشرط خلو المبيع من العيوب فحسب، بل يتشرط أيضاً صلاحية المبيع للعمل بقطع النظر عمّا إذا كان فيه عيب أو لم يكن<sup>40</sup>.

وقد جاء في شروط وأحكام العضوية أنه: "إلا إذا نص على خلاف ذلك صراحةً بمحض القانون المعمول به، جميع المركبات يتم بيعها على أساس كما هي حيث هي، بدون أي ضمانة، صريحة أو ضمنية" كما أكدت على عدم ضمان كوبارت ملائمة السيارة المبيعة بالمزاد لغرض محدد، وكذلك عدم ضمان القابلية للعرض في السوق<sup>41</sup>.

فالاصل في بيع مزاد كوبارت أن السيارات يتم بيعها بالحالة التي هي عليها "كما هي"، أي مع الاضرار والعيوب التي فيها، والتي يمكن أن يجعلها غير صالحة للأستعمال بصورة عامة، أو لاستعمالها لغرض معين، إلا بعد إجراء الأصلاحات الضرورية عليها من قبل المشتري الراسي عليه المزاد.

شروط وأحكام العضوية صريحة في تقرير عدم ضمان كوبارت صلاحية السيارة المبيعة، سواء ما تعلق بصلاحيتها للاغراض المعدة لها، أو صلاحيتها لغرض معين. مع أنه يجوز أن ينص في حالات معينة على ضمان صلاحيتها، وذلك إذا ورد مثل هذا تعهد صريح ضمن الأعلان عليها في المزاد الإلكتروني.

36 ينظر: الفقرة (أ) من القسم الأول من شروط وإحكام العضوية.

37 ينظر: نص المادة (568) من القانون المدني العراقي. وذلك ما لم يثبت تعمد البائع أخفاء العيب.. ينظر: نص الفقرة (2) من المادة (568) من القانون المدني العراقي.

38 د. جعفر الفضلي، مرجع سابق، ص 148.

39 د. محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، ج 2، مطبعة جامعة القاهرة، 1978، ص 43.

40 د. رمضان محمد أبو السعود، مرجع سابق، ص 367. والغالب أن يقترن بمدة معينة يكون فيها البائع مسؤولاً عن الضمان، كاشترط سنة صلاحية البطارية الكهربائية. ويكون التعويض عادة في هذا الضمان أن البائع يصلح المبيع حتى يعود صالحاً للعمل، وإذا لم يكن قابلاً للإصلاح أبدله بمثيل له يكون صالحاً. ينظر: نص المادة المادة (455) منه. ولا يوجد مقابل لها في القانون المدني العراقي.

41 ينظر: الفقرة (أ) من القسم الأول من شروط وإحكام العضوية.



وبخصوص ضمان مطابقة المبيع، الذي يعرف بأنه: "ضمان يلتزم بموجبه البائع بتسلیم المشتري مبیعاً مطابقاً للمواصفات المتفق عليها في العقد كما يلزم أن يكون مطابقاً للغرض" <sup>42</sup>. ولكي يكون البائع مسؤولاً عن عدم المطابقة، فإنه يتبع على المشتري متى تسلم المبيع أن يبادر إلى فحص المبيع للتأكد من مطابقتها مع ما تم الاتفاق عليه، فإن تباطئ عن فحصه، عد ذلك قبولاً منه للمبيع، ومن ثم يسقط حقه في الضمان، لأن المبيع خالياً من الصفات المتفق على وجودها<sup>43</sup>.

وقد نصت بعض المزادات الإلكترونية على ضمان عدم المطابقة، كما في مزاد أيباي الإلكتروني، الذي جاء فيه: "يمكن للمشتري استخدام خدمة أسترداد الأموال في حالة: ... 2- عندما تكون مواصفات المبيع غير مطابقة لما تم عرضه في المزاد" <sup>44</sup>.

أما ضمان المطابقة في عقد شراء السيارات في مزاد الكوبارت الإلكتروني، فقد ورد في شروط وأحكام العضوية بأن: "كوبارت وكلاء بيع مركباتها يخلون مسؤوليتهم صراحة عن دقة جميع البيانات أو بعضها والمزودة للأعضاء بخصوص المركبات، سواء كانت على صورة كتابية أو شفهية أو رقمية. حيث تعتبر هذه البيانات الخاصة بالمركبة والمزودة من Copart لوكلاه بيع المركبة هو من أجل توفير ظروف مناسبة فقط، ولا يجوز للأعضاء الاعتماد على بيانات المركبة في تحديد رغبتهم في المزايدة على المركبة المعروضة للبيع، أو السعر المقدم لها عبر كوبارت" <sup>45</sup>.

فيفهم مما سبق أن كوبارت لا تلتزم بضمان مطابقة السيارة المبيعا في المزاد للمعلومات والبيانات التي يتم عرضها قبل وأثناء البيع. أي أنها معفية من التزام ضمان عدم المطابقة. ومن أمثلة عدم ضمان كوبارت للمطابقة، هو أنها لا تضمن توفير المفاتيح لأي مركبة مبيعة من خاللها، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت المفاتيح موجودة في صور المركبة على الإنترن特، أو موجودة في المركبة قبل وقت الشراء<sup>46</sup>.

هذا فيما يتعلق في حالة الشراء المباشر بمزاد كوبارت الإلكتروني، أما في حالة الشراء غير المباشر أي عن طريق الوسيط الإلكتروني، فإنه في حالة الشراء عن طريق هذا الوسيط، فإن الوسيط يضمن للمشتري مطابقة السيارة التي تم شرائها بالمزاد مع الصور التي أخذت لها بعد الشراء وقبل الشحن، فإذا وجد المشتري من خلال الوسيط وقت تسليم السيارة له عدم مطابقتها لصور ما قبل الشحن، فإن الوسيط يكون مسؤولاً عن ذلك، إما بتعويض المشتري وإما بأصلاحضرر أو النقص الحاصل بالسيارة ما بعد الشحن إلى وقت التسليم <sup>47</sup>.

يظهر من كل مasic، أن الأحكام المطبقة على التزامات البائع، شركة كوبارات، هي تلك المقررة في شروط وأحكام العضوية، وأن بعض هذه الأحكام يتفق مع القواعد العامة المقررة في القانون المدني العراقي، إلا أن غالبيتها جاء مخالف لها، كذلك المتعلقة بتحمل المشتري تبعية هلاك السيارة بعد الشراء وقبل التسليم، وكذلك التي تجعل مسؤولية الشراء عن الضرر الذي يلحق السيارة بعد الشراء وقبل التسليم قاصر على الفرق بين سعر الشراء الأصلي وسعر إعادة البيع، بينما تقرر القواعد العامة دفع تعويض للمشتري عن نقص قيمة المبيع قبل التسليم، من دون أن تحدد طريقة تقديره<sup>48</sup>. كما أن شركة كوبارات لا تضمن صلاحية السيارة من العيوب أو صلاحيتها لغرض معين أو ضمان المطابقة، لأنها تتبع السيارة بالمزاد، وفق قاعدة "كما هي".

42 ايمان طارق شكري وحيدر عبد الهادي، جزاء الإخلال بالمطابقة في عقد البيع، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، جامعة بابل، ع 4، س 2016، ص 4.

43 د. سعدون العامری، مرجع سابق، ص 150.

44 ينظر: موقع مزاد أيباي الإلكتروني، خدمة أسترداد الأموال.

<https://www.ebay.com/>

آخر زيارة// 2023/3/3

45 ينظر: الفقرة (أ) من القسم الأول من شروط وإحكام العضوية.

46 ومن بقية الضمانات التي تغطي كوبارت نفسها تجاه المشترين لمركباتها، أنها لا تضمن أن تكون المركبات مجهزة بأي لوحة لرقمتعريف المركبة أو أي منها. كما أنها لا تضمن استيفاء المركبة لشروط الانبعاثات المحلية أو متطلبات السلامة أو إمكانية تعديلها لمطابقتها. ينظر: الفقرة (أ) من القسم الأول من شروط وإحكام العضوية. والمتحدة على الموقع الإلكتروني:

[https://www.copart.com/content/us/en/member-terms-and-conditions?intcmp=web\\_footer\\_termsandconditions\\_en](https://www.copart.com/content/us/en/member-terms-and-conditions?intcmp=web_footer_termsandconditions_en)

آخر زيارة// 2023/2/15

47 مقابلة مع وسيط شركة كوبارت في العراق (شركة البلداوي لتجارة السيارات الأمريكية)، تمت في موقع الشركة الوسيط في مدينة بغداد بتاريخ 2023/1/13.

48 ينظر: الفقرة (2) من المادة 547 من القانون المدني العراقي.





## المطلب الثاني: التزامات المزاد (المشتري) في مزاد كوبارت الإلكتروني

يلزم المشتري الراسي عليه المزاد، بثلاثة التزامات رئيسية، هي: التزامه بدفع الثمن، وإلتزامه بدفع مصاريف العقد (الرسوم)، وإنزامه بتسلم السيارة المشترأة في المزاد. وهو ما سنبحثه في الفروع الثلاثة التالية:

### الفرع الأول: إلتزام المشتري بدفع الثمن

يعد إلتزام المشتري بدفع الثمن في عقد البيع عموماً، من أهم الالتزامات المترتبة على عاته، والثمن مبلغ من النقود يتفق عليه المتعاقدان، يلتزم المشتري بدفعه وفقاً للشروط التي يقرها العقد<sup>49</sup>. لذا يجب أن يكون الثمن الذي يلتزم المشتري بدفعه للبائع ملغاً من النقود، ويجب أن يكون معيناً تعيناً حقيقةً لا صورياً.

أما بالنسبة لزمان دفع الثمن، فإنه وفقاً للقواعد العامة في حال إذا لم يرد نص يحدد زمان دفع الثمن، فإنه يستحق عند تسليم المبيع إلى المشتري، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.<sup>50</sup>

أما عن جزاء الإخلال بالوفاء بالثمن، فوفقاً للقواعد العامة، يكون للبائع الحق في حبس المبيع وعدم تسليمه للمشتري لحين الوفاء بالثمن من قبله. كما يكون له في جميع الحالات، طلب التنفيذ العيني، أو فسخ عقد البيع مع التعويض<sup>51</sup>. وفيما يتعلق بمزاد كوبارت الإلكتروني، فإن أول ما يلزم المشتري بالمزاد بدفعه هو الرسوم المترتبة في ذمتها. إذ جاء في شروط وإحكام العضوية على أنه: "يوافق جميع الأعضاء على دفع رسم العضوية والرسوم الأخرى التي تطبق على كل مرحلة يتم شراؤها. وأن رسوم العضوية تطبق على جميع العناصر التي يتم شراؤها في صفقات كوبارت، بما في ذلك عناصر الخردة المتعددة المدرجة ضمن (بضائع أخرى)".<sup>52</sup>.

ذلك جاء فيها: "تحضع جميع الرسوم للتغيير بدون أشعار مسبق. وأن العضو هو وحده المسؤول عن التحقق من الرسوم المطبقة قبل تقديم عرض السعر على المركبة".<sup>53</sup>

أما بخصوص طريقة دفع ثمن السيارة المشترأة بمزاد كوبارت الإلكتروني من قبل المشتري، فالملحوظ أن أغلب العقود الإلكترونية تحرص على ضرورة تحديد آلية الوفاء للالتزامات المالية المترتبة على عاتق الطرف المدين<sup>54</sup>. وهو ما قررته شروط وأحكام العضوية لشركة كوبارت، فقد جاء في شروط وأحكام العضوية أنه: "من الممكن دفع ثمن المركبات والرسوم من خلال الحوالة البنكية، الشيك المصرفي أو الحوالة المالية البريدية. كما يمكن الدفع أيضاً، وذلك رهناً بموافقة كوبارت وتلبية لمتطلبات محددة، من خلال شيك الشركة، البطاقة الائتمانية أو بطاقة الحسم الفوري، أو التحويل الإلكتروني للأموال".<sup>55</sup>

ذلك حددت كوبارت وسائل دفع الثمن والرسوم والفوائد المترتبة بذمة العضو المشتري، وهذه الوسائل يمكن تقسيمها إلى وسائل تقليدية (الحوالة البنكية أو المصرفية والشيك المصرفي)، ووسائل غير تقليدية (وسائل الدفع الإلكتروني). وكما يأتي:

49 ينظر: نص المادة (1/571) من القانون المدني العراقي، التي جاء فيها "يلتزم المشتري بدفع الثمن المنفق عليه وفق الشروط التي يقرها العقد وهو الذي يتحمل نفقات الوفاء". لا مقابل لها في القانون المدني المصري.

50 ينظر: نص المادة (536) من القانون المدني العراقي، التي جاء فيها "على البائع ان يسلم المبيع وتوابه إلى المشتري عند نقده الثمن، ولو شرط اخذ المبيع في وقت معين قبل نقده الثمن للبائع جاز". وقد نصت شروط وأحكام بعض المزادات الوسيطة على مدة معينة لدفع الثمن، كما في مزادات الإمارات (Mazadat)، بنصها على وجوب دفع الثمن عند رسو المزاد، أو خلال مدة أقصاها (48) ساعة. ينظر: موقع المزاد الإلكتروني:

[www.emiratesauction.com](http://www.emiratesauction.com)

آخر زيارة // 2023/1/17

51 د. سعدون العامری، مرجع سابق، ص 167-168.

52 ينظر: الفقرة (أ) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

53 ينظر: الفقرة (أ) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

54 ينظر: د. حسين عبدالله عبدالرضا الكلبي، الوفاء الإلكتروني كوسيلة لتنفيذ الالتزام/ دراسة قانونية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، 14، ع 2، س 2012. ومتاح على الموقع الإلكتروني التالي:  
<https://www.iasj.net/iasj/download/de9130a27bbf5e7d>

تاريخ الزيارة: 2022/12/13.

55 ينظر: الفقرة (1/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

## أولاً: وسائل الدفع التقليدي

وتتمثل بكل من: الحوالة البنكية أو المصرفية، والشيك المصرفى، وكما يأتي:

**1- الحوالة البنكية (المصرفية):** عرفت الفقرة أولاً من المادة (258) من قانون التجارة العراقي النافذ رقم (30) لسنة 1984 ، النقل المصرفى بأنه " عملية يقيد المصرف بمقتضاها مبلغاً معيناً في الجانب المدين من حساب الامر بالنقل بناء على امر كتابي منه وفي الجانب الدائن من حساب اخر"<sup>56</sup>. فالنقل المصرف في عملية تفترض أولاً حسابين مصرفين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين في مصرف واحد أو في مصرفين مختلفين، وتصور أمر بنقل مبلغ معين من حساب معين من شخص يطلق عليه بالأمر، ويقيد ذلك في الجانب المدين من حسابه، الى حساب آخر قد يعود لذات من أصدر الأمر أو شخص آخر يطلق عليه بالمستفيد، وقد ذلك في الجانب الدائن من هذا الحساب<sup>57</sup>.

وفي تطبيق هذه العملية على عملية دفع الثمن في مزاد كوبارت الإلكتروني، فإن العضو المشتري يقوم بأصدار أمر كتابي إلى مصرفه لكي يقوم هذا المصرف بتحويل الثمن من حساب المشتري إلى حساب شركة كوبارت، سواء أكان الحساب الأخير في نفس مصرف المشتري أو في مصرف آخر<sup>58</sup>. وهو ما أجازت الشروط والأحكام لمزاد كوبارت استعماله لدفع الثمن للسيارة المشتراء بالمزاد<sup>59</sup>.

**2- الشيك (الشك) المصرفى:** الشيك هو محرك منظم وفق شروط نص عليها القانون بموجبه يأمر الساحب شخصاً آخر (المسحوب عليه) بأن يدفع عند الأطلاع مبلغاً معيناً من النقود إلى شخص معين أو لحامله (المستفيد)<sup>60</sup>. والشخص الذي يأمره الساحب بالدفع وهو المسحوب عليه يكون دائماً بموجب قانون التجارة العراقي أحد المصارف، وهو المصرف الذي فيه أودع الساحب رصيد الشيك قبل أصداره<sup>61</sup>.

فيتمكن للمشتري عن طريق مزاد كوبارت الإلكتروني، تسديد ما في ذمته من ثمن عن طريق سحب شيك مصرفى بمبلغ الثمن وغيره من الرسوم والفوائد لمصلحة شركة كوبارت<sup>62</sup>. والغالب أن اللجوء إلى هذه الوسيلة يكون بالنسبة للمشتري من كوبارت من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أما المشترين الخارجيين، فقد يستعملون وسائل دفع أخرى كالتحويل المصرفى أو التحويل الإلكتروني.

## ثانياً: وسائل الدفع الإلكتروني

وتتمثل وسائل الدفع الإلكتروني بكل من: التحويل الإلكتروني، وبطاقة الدفع الإلكترونية، وكما يأتي:

**1- التحويل الإلكتروني:** التحويل الإلكتروني للأموال هو تحويل المال باستخدام وسيلة إلكترونية، يتم بمقتضاها نقل مبلغ من حساب مصرفى إلى حساب آخر عن طريق قيدين، أحدهما في الجانب المدين من حساب الأمر، والأخر في الجانب الدائن للمستفيد<sup>63</sup>.

56 تقابلها نص المادة (1/329) من قانون التجارة المصري النافذ رقم (17) لسنة 1999.

57 د. فاروق إبراهيم جاسم، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، مكتبة السنهرى، بيروت، 2016، ص 103.

58 وفي حالة كان النقل بين حسابين في مصرفين مختلفين، فإن العلاقات الناشئة عن هذين المصرفين تصفى عن طريق هيئة مشتركة هي غرفة المقاصة، وبفضلها تتقاضى حقوق البنك دون أن يتم نقل النقود بينهما في كثير من الأحيان. ينظر في ذلك: د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة طبع، ص 173 وما بعدها.

59 ينظر: الفقرة (1/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية د. فوزي محمد سامي و د. فائق محمود الشمام، القانون التجاري، الأوراق التجارية، العاشر لصناعة الكتاب، القاهرة، بلا سنة طبع، ص 311؛ د. فاروق إبراهيم جاسم، الوظيف في أحكام الأوراق التجارية، مكتبة السنهرى، بيروت، 2016، ص 202.

60 ينظر: المحامي عادل محسن ثامر الحاتمي، الشيك وأحكامه الصرافية والجنائية في القانون العراقي، معززاً بقرارات محكمة التمييز، عصام، بغداد، 1990، ص 11؛ د. بلال الأنصارى، عمليات البنك، المركز القومى للإصدارات القانونية، القاهرة، 2017، ص 82-83؛ وللمزيد من أوجه الاختلاف، ينظر: د. علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص 172.

61 ينظر: الفقرة (1/ب) من القسم الخامس من شروط وأحكام العضوية د. عباس العبودي، شرح أحكام قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، دار السنهرى، بيروت، 2018، ص 201؛ د. جليل الساعدي، مشكلات التعاقد عبر شبكة الانترنت، ط 1، مكتبة السنهرى، بغداد، 2011، ص 141. د. محمود محمد أبو فروة،

مسؤولية البنك المدنية عن عمليات التحويل الإلكتروني، دراسة مقارنة، ط 1، دار وائل للنشر،الأردن، عمان، 2014، ص 32.





وقد أجاز المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 تحويل الأموال بوسائل إلكترونية<sup>64</sup>، كما إلزم المؤسسات المالية التي تمارس أعمال التحويل الإلكتروني للأموال باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم خدمات آمنة للبيان وحفظ على سرية المعلومات المصرفية<sup>65</sup>. وعلى أن تنظم أعمال التحويل الإلكتروني للأموال بما في ذلك اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني والقيد غير المشروع وأجراءات تصحيح الأخطاء والأفصاح عن المعلومات وأي أمور أخرى تتعلق بالأعمال المصرفية الإلكترونية بنظام يقترحه البنك المركزي<sup>66</sup>.

وطبقاً لشروط وأحكام العضوية لكوبارت، يكون للمشتري دفع ثمن السيارة المشترأة من مزاد كوبارت الإلكتروني، من خلال التحويل الإلكتروني للثمن<sup>67</sup>.

**2- بطاقات الدفع الإلكتروني:** تعد بطاقات الدفع الإلكتروني أحدى وسائل الدفع التي أفرزها التطور التقني في ميدان العمل المصرفي، ويطلق عليها تسميات عديدة، كبطاقات الاعتماد أو البطاقات البنكية أو بطاقات الدفع البلاستيكية<sup>68</sup>. وللبطاقات المصرفية أنواع متعددة، إلا أن البطاقات المتعلقة بالدفع الإلكتروني نوعان، هما:

#### أ- بطاقة الوفاء (Debit Card)

تتحول هذه البطاقة حاملها وفاء ثمن السلع والخدمات التي تعاقد عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من حساب العميل المشتري إلى حساب التاجر البائع<sup>69</sup>. ويطلب أصدار هذه البطاقة وجوب قيام الشخص الراغب بالحصول عليها بفتح حساب لدى الجهة أو المؤسسة المصدرة للبطاقة وأيداع مبلغ لا يقل عن حد معين<sup>70</sup>.

ويتم استخدام بطاقة الوفاء لتسديد الدين بأحدى طرقين، الأولى: هي الطريقة غير المباشرة، حيث يقوم العميل ببطاقته إلى التاجر الذي بدون معلومات عن مشتريات العميل وبيانات عن بطاقة على نسخ متعددة يوقعها حامل البطاقة، ثم يرسل التاجر نسخة من هذه البيانات إلى الجهة المصدرة للبطاقة ليتم تسديدها<sup>71</sup>. أما الطريقة الثانية، فهي الطريقة المباشرة، وتتم من خلال تسليم العميل البطاقة إلى محاسب المحل التجاري، الذي يمررها على جهاز إلكتروني للتأكد من وجود رصيد كاف في البنك يغطي مشتريات العميل. ولا تتم هذه العملية إلا بعد أن يدخل العميل رقمًا سريًا في الجهاز (P.I.N) فإن أدخل العميل هذا الرقم، وفوض البنك بتحويل المبلغ المطلوب من حسابه إلى حساب التاجر؛ فإن عملية التحويل هذه تتم بشكل مباشر<sup>72</sup>.

وطبقاً لشروط وأحكام العضوية لكوبارت، فإن بطاقات الوفاء المسموح بها لوفاء الثمن من قبل المشتري بالمزاد، هي بطاقات الحسم أو الوفاء الفوري، أي التي يتم بمجرد تقديمها تحويل الثمن من حساب المشتري صاحب البطاقة إلى حساب الشركة<sup>73</sup>

64 ينظر: نص المادة (٢٤) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي، التي جاء فيها "يجوز تحويل الأموال بوسائل إلكترونية".

65 ينظر: نص المادة (٢٥) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي، التي جاء فيها "على كل مؤسسة مالية تمارس أعمال التحويل الإلكتروني للأموال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم خدمات مأمونة للبيان وحفظ على سرية المعاملات المصرفية".

66 ينظر: نص المادة (٢٧) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية. وقد صدر نظام الدفع الإلكتروني للأموال رقم (٣) لسنة 2014، ونشر في الواقع العراقي في العدد (4326) بتاريخ 2014/6/23. وعرفت الفقرة (خامس) من المادة الأولى منه الفع الإلكتروني بأنه: "مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين داخل النظام على أن يكون انتقال الأموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع". للمزيد ينظر: د. نافان عبد العزيز رضا، وسائل الدفع والوفاء الإلكتروني، بحث مقبول للنشر في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، بموجب الكتاب رقم (778) وال الصادر بتاريخ 2023/9/27.

67 ينظر: الفقرة (١/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

68 د. فاروق إبراهيم جاسم، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 127.

69 د. جليل الساعدي، مرجع سابق، ص 131؛ د. حسين عبد الله ، مرجع سابق، منشور على الموقع التالي:

<https://www.iasj.net/iasj/download/de9130a27bbf5e7d>

تاريخ الزيارة: 2022/12/13.

70 د. بلال الأنباري، مرجع سابق، ص 53؛ د. فاروق إبراهيم جاسم، مرجع سابق، ص 130.

71 د. جليل الساعدي، مرجع سابق، ص 31؛ د. فاروق إبراهيم، مرجع سابق، ص 131-132. د. حسين عبد الله ، مرجع سابق، منشور على الموقع التالي:

<https://www.iasj.net/iasj/download/de9130a27bbf5e7d>

72 د. جليل الساعدي، مرجع سابق، 132؛ د. فاروق إبراهيم، مرجع سابق، ص 131.

73 ينظر: الفقرة (١/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.



## بـ- بطاقة الائتمان (Credit Card)

يخول هذا النوع من البطاقات حامله، الحق في الحصول على تسهيل أتماني من مصدرها، فحامل هذه البطاقة يقوم بتقديمها للناجر ويحصل على السلع والخدمات التي يريدها، ويتم دفع ثمنها من الجهة المصدرة للبطاقة والتي لا تعود مباشرة على حاملها، وأنما تمنه أعلاً متفقاً عليه لسداد قيمة مشترياته على شكل دفعات وفي حدود سقف معين مسبقاً. ومن أمثلتها، بطاقة الفيزا كارد والماستر كارد وأمريكان أكسبريس<sup>74</sup>.

ورغم إجازة شروط وأحكام العضوية لشركة كوبارت الوفاء عن طريق التحويل الإلكتروني، وعن طريق بطاقة الائتمان؛ إلا أن الشروط قد أستلزمت ضرورة الحصول المسبق على موافقة كوبارت على الوفاء بهذه الوسائل، وعلى أن يكون اللجوء إلى هذه الوسائل ضمن حدود معينة<sup>75</sup>.

وفيما يتعلق بالجزاء المترتب عن عدم الثمن من قبل المشتري، فقد جاء في شروط وأحكام العضوية، أنه "بعد مرور 30 يوماً من تاريخ البيع، تفرض رسوم مالية قيمتها تعادل 1.5% سنوياً (18%) أو الحد الأقصى المسموح به قانوناً على أي رصيد غير مدفوع حتى سداد المبلغ كاملاً لصالح كوبارت"<sup>76</sup>.

وإذا كان دفع الثمن من قبل العضو غير مقبول، كما لو كان الشيك المصرفي غير مقبول من قبل بنك العضو المشتري، فإن شروط وأحكام العضوية تقرر "على أن يوافق الأعضاء على تحملهم المسؤولية الشخصية عن سداد أي شيكات مصرافية، أو حوالات مالية، أو شيكات مرفوضة الدفع"<sup>77</sup>.

عندما يجب على العضو في حال وجود شيكات مصرافية، أو حوالات مالية، أو شيكات مرفوضة الدفع، السداد خلال يومين من استلام إخطار من Copart بالشيك مرفوض الدفع، وكذلك دفع رسوم المتابعة الخاصة بـCopart، وجميع تكاليف التحصيل، أو أيّاً منها، والتي تتضمن ولا تقتصر على، رسوم وكالة التحصيل، والرسوم الإدارية، وأنتعاب المحامية وتکاليف المحكمة<sup>78</sup>.

وفي حال لم يتم دفع ثمن المركبة خلال المدة التي حددتها منشأة كوبارت التي تم فيها بيع المركبة، فإن العضو يوافق على أن للشركة أن تقوم بإلغاء صفة البيع، أو إعادة عرض المركبة للبيع، والعضو هو المسؤول عن دفع رسوم إعادة البيع، إضافة إلى أي تكاليف تحصيل، بما في ذلك تكاليف المحكمة وأتعاب المحامي المعقول. علماً بأن رسوم إعادة البيع قد تتفاوت بحسب المنشأة. كما يوافق العضو على التتحقق من رسوم إعادة البيع قبل أن يقدم عرض السعر على المركبات<sup>79</sup>.

وبخصوص وقت دفع العضو ثمن المركبة المشتراة بمزاد كوبارت، فقد جاء في شروط وأحكام العضوية أنه: "يجب دفع جميع الرسوم والبالغ المستحقة على المركبات قبل التسلیم، وذلك إذا لم يتم إعداد التسلیم الآوتوماتيكي. وفي حالة التأخير عن الدفع، فإنه ستترتب رسوم التخزين على جميع المركبات التي يتم تعيينها للتسلیم بعد انتهاء مدة مهلة الدفع"<sup>80</sup>.

وأخيراً، فقد حددت شروط وأحكام العضوية أولويات عملية الدفع من قبل العضو، إذ يجب أن تكون بالترتيب التالي:

**الأولى:** لتسديد أي رسوم غير مدفوعة (بما في ذلك وبدون الاقتصار على رسوم تسجيل العضو، رسوم المشتري، رسوم الراحة، التخزين، التحميل أو البوابة، التأخير في الدفع، إعادة البيع، والتسلیم).

74. د. بلال الأنباري، مرجع سابق، ص 54.

75. ينظر: الفقرة (1/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية. يذكر أن الثمن طبقاً لشروط وأحكام العضوية، يجب أن يكون بالدولار الأمريكي حسراً. وهذا الحكم لا يتعارض مع القانون العراقي، الذي أجاز لأطراف العقد استخدام آية عملاً تقنية لدفع الإلتزامات الناجمة عنه، وذلك بموجب نص المادة (37) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وتعديلاته، التي جاء فيها "يجوز لطرف في أي عقد أو غيره من المعاملات أو التصرفات الطوعية، ... ان ينفّع على تحديد استخدام آية عملاً تقنية لدفع التزامات. ويجوز تسديد آية ديون أو التزامات قانونية تنشأ عن أي عقد أو أي معاملة أو صفة، ... بآلية عملاً تقنية يتم الاتفاق عليها كعملة الدفع، ويجوز للاتفاق الذي يتم بموجب هذه المادة ان يذكر صراحة او يستخلص ضمنياً من خلال الظروف المحيطة، بما في ذلك سير المعاملات والأعراف التجارية وسير الأدا". كما يمكن الاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً عن خيارات الدفع المتاحة للأعضاء في الواقع الإلكتروني الخاص بكوبارت أو من خلال الاتصال مع خدمة الأعضاء في كوبارت. ينظر: الفقرة (1/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

76. ينظر: الفقرة (2/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

77. ينظر: الفقرة (3/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

78. ينظر: الفقرة (2/ب) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

79. ينظر: الفقرة (ث) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

80. ينظر: الفقرة (ح) من القسم الخامس من شروط وإحكام العضوية.

**الثانية:** لتسديد ثمن بيع أي من المركبات التي اشتراها العضو. فمثلاً، إذا دفع العضو مبلغ \$2,000، لكن يوجد رسوم إعادة بيع قائمة متربة عليه بقيمة \$1,000، ستقوم كوبارت بتخصيص أول \$1,000 من أجل تسديد رسوم إعادة البيع الغير مدفوعة، بينما يتم تخصيص الباقي \$1,000 المتبقية من أجل دفع ثمن المركبات.<sup>81</sup>

ذلك لأن العضو يوافق على أن كوبارت غير ملزمة بتخلص المركبات أو ملكيات المركبات حتى يتم دفع الرسوم كاملة.<sup>82</sup> يظهر مما سبق، أن دفع الثمن من قبل المشتري الراسي عليه المزاد في الكوبات هو أهم التزام يقع عليه، لذلك فقد نظمت شروط وأحكام العضوية للشركة هذا الإلتزامات بأحكام مفصلة، وجعلت قيام الشركة بتنفيذ إلتزاماتها يتوقف على قيام المشتري بدفع الثمن. كما سمحت للمشتري استعمال وسائل غير تقليدية (الإلكترونية) لدفع الثمن، بالإضافة إلى الوسائل التقليدية المعروفة.

والذي يتضح مما سبق، أن الوسائل المقررة لدفع الثمن في شروط وأحكام العضوية لشركة كوبارت لا تتعارض مع الأحكام المقررة في القانون العراقي، وتحديداً في قانون التجارة النافذ رقم (30) لسنة 1984، وكذلك قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012. كما أن دفع الثمن بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي)، لا يتعارض مع قانون البنك المركزي العراقي النافذ رقم (56) لسنة 2004.

#### الفرع الثاني: التزام المشتري بدفع مصاريف العقد (الرسوم) في مزاد كوبارت

وفقاً للقواعد العامة فإن نفقات البيع ورسوم التسجيل وغيرها من الرسوم وأجرة كتابة السنادات والصكوك وغير ذلك من المصروفات التي يقتضيها البيع تكون على المشتري، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك<sup>83</sup>. إذا فإن المشتري هو من يتحمل المصارييف والرسوم اللازمة لدفع الثمن، وغيرها من الرسوم التي تتطلب سداد الثمن والإجراءات الأخرى لعملية البيع، إلا إذا اتفق الأطراف على غير ذلك، كأن يتفق الأطراف على أن يتحملها البائع، أو أن تكون مناصفة بينهما.

وفي عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، يتحمل المشتري إلى جانب دفع ثمن السيارة، دفع رسوم متعددة تفرض عليه قبل الشراء وبعدها. فمن الرسوم المفروضة عليه قبل الشراء هي رسوم التسجيل وأكتساب العضوية في الكوبارت، أما الرسوم المفروضة عليه بعد الشراء، فمنها رسوم التأخير في استلام السيارة المشترى من كوبارت، ورسوم التخزين، والرسوم المفروضة على التأخير في دفع الثمن، وغيرها من الرسوم ...<sup>84</sup>.

#### الفرع الثالث: التزام المشتري بتسليم المبيع في مزاد كوبارت الإلكتروني

تفضي القواعد العامة بأنه يجب أن يتسلم المشتري المبيع في الزمان والمكان المتفق عليهما في العقد أو بما يقتضيه العرف، فإذا لم يوجد اتفاق أو عرف فيجب على المشتري أن يتسلم المبيع فور تسلمه له، وإن ينفله دون إبطاء إلا ما يقتضيه النقل من زمن، وبالنسبة لنفقات تسلم المبيع، فإنها على المشتري، إلا إذا وجد عرف أو اتفاق يقضي خلاف ذلك.<sup>85</sup>

لذلك يتوجب على المشتري أن يتسلم المبيع في المكان الذي يوجد فيه عند إبرام العقد إن كان المبيع معيناً بالذات، أو في موطن البائع إن كان المبيع معيناً بال النوع، ويجب على المشتري أن يتولى نقله.<sup>86</sup> أما إذا أخل المشتري بتسليم المبيع في الزمان والمكان المحددين، كان للبائع أن يطلب من المحكمة بعد إذار المشتري بتنفيذ التزامه جبراً من القضاء، وله أن يطلب فرض غرامة تهديدية عن كل مرة يتأخر فيها عن التنفيذ.<sup>87</sup> كما يكون للبائع أن يطلب وضع المبيع تحت الحراسة، أو بيعه بالمزاد العلني وإيداع الثمن لدى خزينة المحكمة، إن كان المبيع مما يؤدي التأخير في استلامه إلى التلف أو يكلف نفقات باهضة.<sup>88</sup> وإن لم يرغب البائع في التنفيذ العيني، جاز له أن يطلب الفسخ مع التعويض، إن كان له مقتضى.<sup>89</sup>

81 ينظر: الفقرة (خ) من القسم الخامس من شروط وأحكام العضوية.

82 ينظر: الفقرة (خ) من القسم الخامس من شروط وأحكام العضوية.

83 ينظر نص المادة (583) من القانون المدني العراقي. تقابلها نص المادة (٤٦٢) من القانون المدني المصري.

84 ينظر على سبيل المثال ما نصت عليه الفقرة (2/ب) من القسم الخامس من شروط وأحكام العضوية، التي جاء فيها "بعد مرور 30 يوماً من تاريخ البيع، تفرض رسوم مالية قيمتها تعادل 1.5% شهرياً (18 % سنوياً) أو الحد الأقصى المسموح به قانوناً على أي رصيد غير مدفوع حتى سداد المبلغ كاملاً لصالح كوبارت".

85 ينظر: نص المادة (586) من القانون المدني العراقي. ينظر أيضاً: د. غني حسون طه، مرجع سابق، ص 356-357.

86 د. محمود عبد الرحمن محمد، الوجيز في عقد البيع، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة نشر، ص ٣٠٢.

87 د. جعفر الفضلي، مرجع سابق، ص 165.

88 ينظر: نص المادة (1/387) من القانون المدني العراقي.

89 د. جعفر الفضلي، مرجع سابق، ص 166-167.



أما من حيث نفقات تسلم المبيع، فالمشتري هو من يتحملها ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك، وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني<sup>90</sup>. وفيما يتعلق بتسليم المشتري للسيارة المشترى في مزاد كوبارت الإلكتروني، فقد جاء في شروط وأحكام العضوية، بأن: "يوافق العضو على الامتثال، والحرص على امتثال وكلاؤه وممثليه، مع جميع القوانين والأنظمة المطبقة عند قيامهم بإخراج المركبة من منشأة كوبارت، بما في ذلك تحويل وتأمين المركبات بشكل ملائم من أجل نقلها بشكل آمن".<sup>91</sup>

فالتسليم ونفقاته تقع على عاتق المشتري، كما جاء أيضاً أنه: "وفي حالة قيام موظفو كوبارت بتحميل المركبات التي تم شراؤها بناءً على طلب العضو، فإن موظفو كوبارت لا يتحملون مسؤولية التأكيد من تحويل وتأمين المركبات بشكل ملائم من أجل نقلها بشكل آمن. كما لا تتحمل كوبارت في أي حال من الأحوال أي مسؤولية عن الأضرار التي تحدث نتيجة تحويل أو تأمين المركبة بشكل غير آمن وغير ملائم لنقلها".<sup>92</sup>

وفي حالة الأضرار الناجمة عن التسلیم: "فإن المشتري يوافق على تعويض كوبارت والدفاع عنها وإبراء ذمتها من جميع المطالبات، والأضرار والخسائر والمسؤوليات والالتزامات والتکاليف والنفقات (بما في ذلك أتعاب المحامي) التي تنشأ عن أو تتعلق بعدم قيام العضو أو وكيله أو ممثليه بتحميل أو تأمين المركبة بشكل ملائم لنقلها بشكل آمن".<sup>93</sup>

وفيما يتعلق بحالة السيارة وقت التسلیم، فقد جاء في شروط وأحكام العضوية: "أنه في حال إخراج المركبة من منشأة كوبارت، لن تكون كوبارت مسؤولة تحت أي ظرف عن المطالبات التي تتبع ذلك والمتعلقة بالأضرار أو الخسائر من أي نوع أو طبيعة مهما كانت، حيث يتم تسليم المركبة كما هي".<sup>94</sup>

كما حددت شروط وأحكام العضوية، مدى مسؤولية كوبارت عن الأضرار الناجمة عن التسلیم، حيث جاء فيها: "أنه في الحالات التي تكون فيها كوبارت هي المسؤولة عن الأضرار التي لحقت بالمركبة، يجب أن تقتصر مسؤولية كوبارت عن تعويض الأضرار بالأقل مما يلي: مبلغ الإنخفاض في قيمة المركبة حسب التقدير المعقول الذي تقوم به كوبارت، أو سعر البيع في المزاد، اذ يجب في هذه الحال على العضو إعادة المركبة إلى كوبارت. ويمكن لكونها كوبارت، حسب تقديرها وحدها، إعادة بيع المركبة في عمليات البيع الخاصة بها، والفرق بين سعر البيع الأصلي وسعر إعادة البيع يجب أن يكون المبلغ النهائي للإنخفاض في قيمة المركبة".<sup>95</sup>

كما جاء في شروط وأحكام العضوية، بالنسبة لأخلال المشتري بلتزامه بتسليم المركبات التي تم شراؤها ولم يتم إخراجها من مرآب كوبارت أو منشآت التحميل، أنه "سيتم نقلها إلى مساحة تخزين مقلدة وسيتم تخلصها فقط عند دفع رسوم الولادة الإضافية ورسوم التخزين إذا اطبق ذلك".<sup>96</sup>

وفي حالة الشراء من خلال وسيط، فإن تسلیم المشتري للسيارة يكون في المكان المنعقد عليه ما بين الوسيط والزبون المشتري. وبحسب المقابلة التي أجريناها والسابق ذكرها، فإن تسلیم السيارة وتسلیمها يكون في أحدى المنافذ الحدودية للعراق.

يتضح مما سبق، أن المشتري من مزاد كوبارت الإلكتروني يلتزم بالإلتزامات المقررة في شروط وأحكام العضوية لشركة كوبارات، وأن هذه الإلتزامات لها خصوصية تيزّها عن تلك الإلتزامات المنصوص عليها في القواعد العامة، من حيث تحديد طرق دفع الثمن والعملة اللازم دفع الثمن بموجتها. كما يلتزم بتسليم السيارة المشترى بالمزاد، ودفع نفقات عقد الشراء، التي تتمثل برسوم الأشتراك في المزاد وغيرها من الرسوم. الواقع أن ما هو مقرر من أحكام في الشروط والإلتزامات هو لمصلحة الطرف البائع، أي شركة كوبارات، وهو أمر طبيعي لكون الشروط والأحكام مقررة من قبلها فقط.

90 ينظر نص المادة (587) من القانون المدني العراقي. تقابلها نص المادة (464) من القانون المدني المصري.

91 ينظر: الفقرة (د) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

92 ينظر: الفقرة (د) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

93 ينظر: الفقرة (د) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

94 ينظر: الفقرة (د) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

95 ينظر: الفقرة (د) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.

96 ينظر: الفقرة (س) من القسم الثاني من شروط وأحكام العضوية.



## الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا هذا الذي خصصناه لموضوع آثار عقد بيع السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني، فإنه يمكن تحديد أهم الاستنتاجات وأهم التوصيات، بما يأتي:

### أولاً: الاستنتاجات

1. رغم التشابه في الأحكام المطبقة للالتزامات الأطراف المتعاقدة في عقد شراء السيارات في مزاد كوبارت الإلكتروني، مع الإلتزامات المقررة في القواعد العامة في القانون المدني العراقي، إلا أن الكثير من الأحكام المطبقة على هذه الإلتزامات تختلف عن تلك المطبقة في القواعد العامة، وذلك نتيجة طبيعة لكون ما تخضع له هذه الإلتزامات هي شروط وأحكام العضوية المقررة من قبل شركة كوبارت، وهي شروط موضوعة من قبل الشركة، وتتمن الكثير من الأحكام المقررة لمصلحتها على حساب الطرف المشتري من المزاد.
2. تنتقل ملكية السيارة بمجرد رسو المزاد، ويتحمل المشتري تبعة الأضرار التي تلحقها من هذا التاريخ، وتعد كوبارت بمثابة حافظة للوديعة بالنسبة للسيارة إلى حين التسلیم، ولن تكون مسؤولة إلا عن الخطأ العمد (الأهمال المباشر) أو الخطأ الجسيم (الصارخ). وهذه الأحكام المقررة في شروط وأحكام العضوية للشركة تختلف عن الأحكام المقررة في القواعد العامة.
3. يكون تسلیم السيارة في منشأة كوبارت، وتسلم "كما هي"، وفي حالة مسؤولية كوبارت عن الأضرار، فإنها تقتصر على الفرق بين السعر الأصلي وسعر إعادة بيع السيارة. مع ذلك، فإذا كان الشراء عن طريق وسيط، فإنه يلزم تسلیم السيارة للمشتري كما هي وقت الشحن، وبشكل مطابق للصور المأخوذة لها قبل شحنها، وإلا ترتب مسؤولية الوسيط عن ذلك، في حالة اختلاف حالة السيارة وقت التسلیم مع حالتها ما قبل الشحن.
4. لا تلتزم شركة كوبارت بضمان العيوب الخفية، كما أنها لا صلاحية السيارة المبيعة للغرض المعدة لها، أو لغرض معين من قبل المشتري، كما لا تضمن مطابقة المعلومات والبيانات المعلن عنها للسيارة، وذلك مالم يوجد اتفاق خاص مع المشتري على خلاف ذلك.
5. حددت كوبارت وسائل دفع الثمن والمبالغ المالية الأخرى المترتبة في ذمة المشتري، وهي إما أن تكون وسائل تقليدية (الحوالة البنكية أو المصرفية والشيك المصرفي)، أو وسائل إلكترونية أو غير تقليدية (التحويل الإلكتروني وبطاقات الدفع الإلكتروني). على أن لا يكون الوفاء بالوسائل الإلكتروني إلا بعد موافقة كوبارت.
6. في حالة عدم دفع ثمن السيارة من قبل المشتري في المزاد، يكون ل Kobart إلغاء (فسخ) البيع وأعادة عرض السيارة للبيع بالمزاد مرة ثانية، مع تحمل المشتري لجميع الرسوم والنفقات المترتبة على ذلك. وهذا الحكم يتفق مع القواعد العامة المقررة في بيع المزادات الحكومية، التي تتم تحت أشراف المحكمة أو الأدارية.
7. يتحمل المشتري جميع نفقات تسلیم السيارة من كوبارت، ولا تتحمل الشركة المسؤلية الناجمة عن الأضرار التي تلحقها نتيجة التسلیم، وحتى في حالة مسؤوليتها، فإنها تقتصر على الفرق بين سعر السيارة الأصلي وسعرها بعد إعادة بيعها. أي أن الشركة لا تقوم بالتعويض عن الضرر الذي يلحق السيارة قبل وأثناء التسلیم، بل تسترد السيارة وتقوم ببيعها مرة ثانية بالمزاد الإلكتروني.
8. في حالة تخلف المشتري عن تسلیم السيارة في الموعد المحدد، فإنه يتم نقل السيارة إلى ساحات تخزين مقلفة، ولن يتم تسليمها إلا بعد دفع رسم الخزن، علماً أن تسلیم السيارة في حالة الشراء من خلال وسيط يكون في إحدى المنافذ الحدودية العراقية.

### ثانياً: التوصيات

1. تخضع آثار عقد شراء السيارات بمزاد كوبارت الإلكتروني من حيث التنظيم إلى شروط وأحكام العضوية المقررة من قبل شركة كوبارت، وهي شروط محددة من قبل طرف واحد، وتم بموجبها مراعاة مصلحة الطرف البائع وهو الشركة، لذلك لا بد من تدخل المشرع العراقي من أجل وضع قواعد قانونية لحماية المشتري الوطني من شركة كوبارت، بكونه الطرف الضعيف. ونعتقد أن ذلك يجب أن يكون ضمن نصوص قانون حماية المستهلك النافذ رقم (1) لسنة 2010، لكن هذا القانون هو المعنى بحماية المستهلك، ولكن المشتري بمزاد كوبارت هو مستهلك، وأن كان مهني أو صاحب اختصاص، لكون الحماية المقررة في قانون حماية المستهلك تشمل المستهلك العادي والمهني، وهو ما قررته الفقرة (خامساً) من المادة الأولى من القانون، التي عرفت المستهلك بأنه: "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتزود بسلعة أو خدمة بقصد الإفاده منها".
2. يمكن تتحقق هذه الحماية أعلاه، من خلال إجراءات تعديلات على قانون حماية المستهلك العراقي، من خلال وضع قواعد فيه تضمن حمايته، كقواعد ضمان تسلیم السيارة المشتراة، كتوفير خدمة الدفع الآمن أو خدمة أستراد الثمن، وفرض هذه الخدمات

على كوبارت للالتزام بها. ومنها أبطال تلك الشروط التي تقرر أنتفاء ضمان كوبارات عن عيوب أو صلاحية السيارة لأي غرض معين، بكون مثل هكذا شروط تمثل شروط تعسفية، وتحقق مصلحة مجحفة للبائع على حساب مصلحة المشتري.

3. ينبغي تنظيم أحكام المزاد الإلكتروني عموماً في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكتروني العراقي النافذ رقم (78) لسنة 2012، وذلك لكونه صورة من صور المعاملات الإلكترونية. فإذا كان هذا القانون قد ذكر العقد الإلكتروني وأورد تعريفاً له، ونظم بعض أحكامه، فإن المزاد الإلكتروني هو صور خاصة من صور التعاقد الإلكتروني، وهو يلزم تنظيم بعض أحكامه الرئيسية، كذلك المتعلقة بوقت أنعقاد العقد، ومدى تطبيق قواعد ضمان العيوب الخفية عليه، وغيرها من الأحكام.

4. نقترح أيراد تعريف تشريعي للمزاد الإلكتروني في قانون التوقيع الإلكتروني، يكون بالشكل التالي: "المزاد الإلكتروني: طريقة خاصة للتعاقد يتم إبرامه بوسائل إلكترونية يجوز لأي شخص المشاركة فيه حتى لو أشتراكه دفع أشتراك أو تأمين أو اقتصرت المزايدة فيه على الأعضاء المسجلين فيه".

## المراجع والمصادر

### أولاً: الكتب القانونية

1. د. نافان عبد العزيز رضا، عقود الأشتراك في منظومة الاتصالات، ط١ ، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2019.
2. د. بلال الأنصاري، عمليات البنوك، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2017.
3. ثامر عبد الجبار عبد العباس السعدي، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني، دراسة مقارنة، ط١ ، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2017.
4. د. جعفر الفضلي، الوجيز في العقود المدنية، البيع والإيجار والمقاولة، مديرية الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989.
5. د. جليل الساعدي، مشكلات التعاقد عبر شبكة الانترنت، ط١ ، مكتبة السنورى، بغداد، 2011.
6. د. حسن علي الذنون، شرح القانون المدني العراقي، العقود المسماة، عقد البيع، مطبعة الرابطة، بغداد، بلا سنة طبع.
7. د. رمضان محمد أبو السعود، شرح أحكام القانون المدني، العقود المسماة، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2010.
8. د. سعدون العامري، الوجيز في شرح العقود المسماة، في البيع والإيجار، الطبعة الثالثة، مطبعة العاني، بغداد، 1974.
9. المحامي عادل محسن ثامر الحاتمي، الشيك وأحكامه الصرافية والجنائية في القانون العراقي، معززاً بقرارات محكمة التمييز، مطبعة عصام، بغداد، 1990.
10. د. عباس العبوسي، شرح أحكام قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكتروني رقم (78) لسنة 2012، دار السنورى، بيروت، 2018.
11. د. عبد الرزاق السنورى، الوسيط في شرح القانون المدني، ج4، البيع والمقايضة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
12. د. عبد الرزاق السنورى، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج1، م1، نظرية الالتزام بوجه عام، ط 3 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2011.
13. د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة طبع.
14. د. علي جمال الدين عوض، القانون التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
15. د. غني حسون طه، الوجيز في العقود المسماة، الجزء الأول، عقد البيع، مطبعة المعارف، بغداد، 1969-1970.
16. د. فائق الشمام، النقل المصري، دار الثقافة، عمان،الأردن، 2012.
17. د. فاروق إبراهيم جاسم، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، مكتبة السنورى، بيروت، 2016.
18. د. فاروق إبراهيم جاسم، الوجيز في أحكام الأوراق التجارية، مكتبة السنورى، بيروت، 2016.
19. د. مجید حمید العنکبي، قانون النقل العراقي، المبادي والأحكام، مركز البحث القانونية، وزارة العدل، بغداد، 1984.
20. د. محمد يوسف الزعبي، العقود المسماة، شرح عقد البيع في القانون المدني، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ٢٠٠٦.
21. د. محمود محمد أبو فروة، مسؤولية البنك المدنية عن عمليات التحويل الإلكتروني، دراسة مقارنة، ط١ ، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2014.

### ثانياً: الرسائل الجامعية

1. أحمد حسون عذيب الزبيدي، أحكام البيع بالمزاد الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المستنصرية، 2019.
2. مروة صالح حسين اسماعيل، التنظيم القانوني لعقد البيع في المزاد الإلكتروني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2018.

### ثالثاً: البحوث المنشورة والمقبولة النشر

1. د. نافان عبد العزيز رضا، وسائل الدفع والوفاء الإلكتروني، بحث مقبول للنشر في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، بموجب الكتاب رقم (778) وال الصادر بتاريخ 2023/9/27.
2. ايمان طارق شكري وحيدر عبد الهادي، جزاء الإخلال بالمطابقة في عقد البيع، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، جامعة بابل، ع 4، س السادسة، 2016.
3. د. جليل الساعدي، تنازع القوانين عبر شبكة الإنترنت، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، م 22، ع 1، س 2007.
4. د. محمد حنون جعفر، قاعدة فورية نقل ملكية المبيع وأحكامها في عقد البيع، مجلة جامعة السليمانية، القسم B، ع (40)، أيار 2013.

### رابعاً: المقابلات

مقابلة مع مسؤول قسم المبيعات لوسيط كوبارت المسجل في العراق (شركة البلداوي لتجارة السيارات الأمريكية)، محافظة بغداد، بتاريخ 29/2/2032.

### رابعاً: التشريعات

#### 1. التشريعات العراقية

- أ. القانون المدني العراقي النافذ رقم (40) لسنة 1951 المعدل.
- ب. قانون النقل العراقي النافذ رقم (80) لسنة 1983.
- ت. قانون التجارة العراقي النافذ، رقم (30) لسنة 1984.
- ث. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وتعديلاته.
- ج. قانون المرور رقم (86) لسنة 2004 المعدل النافذ في أقليم كورستان/ العراق.
- ح. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012.
- خ. قانون المرور العراقي الجديد النافذ رقم (8) لسنة 2019.
- د. نظام الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة 2014.

#### 2. التشريعات العربية

- أ. القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
- ب. قانون التجارة المصري النافذ رقم (17) لسنة 1999 المعدل.

### خامساً: الواقع الإلكتروني

1. د. حسين عبدالله عبدالرضا الكلابي، الوفاء الإلكتروني كوسيلة لتنفيذ الالتزام/ دراسة قانونية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، م 14، ع 2، س 2012. متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.iasj.net/iasj/download/de9130a27bbf5e7d>

تاريخ الزيارة // 2022/12/13.

1. شروط وأحكام العضوية لشركة كوبارت، التنفيذ الأخير: 13 أكتوبر 2020. متاح على موقع شركة كوبارت الإلكتروني:

2. شروط وأحكام وسيط الإمارات المسجل متاحة على الرابط التالي:  
[https://www.copartmea.com/Content/UK/EN/PDFs/CUA\\_Broker\\_TCs.pdf](https://www.copartmea.com/Content/UK/EN/PDFs/CUA_Broker_TCs.pdf)

3. شروط وأحكام مزاد الإمارات. والمتحدة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.emiratesauction.com/ar/mis/Terms.aspx>

4. شروط وأحكام مزاد أون لاين للمزادات على الموقع الإلكتروني:

[https://onlineauction.ae/terms\\_condition](https://onlineauction.ae/terms_condition)

5. موقع مزاد الإمارات الإلكتروني:

[www.emiratesauction.com](http://www.emiratesauction.com)